﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: 18]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

لا طريق سوى طريق الشَّريعة التي جاء بها رسول الله ﷺ

لمّا كان معنى الآيات السّابقة أنَّه ﷺ جعل بني إسرائيل على شريعة، وهدَّدهم على الخلاف فيها، فكان تهديدهم تهديدًا لأمَّة سيِّدنا محمَّد ﷺ؛ قال مصرِّحًا بما اقتضاه سوق الكلام وغيره من تهديدنا: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾[1].

وأيضًا لمّا بيَّنَ تعالى أنَّهُم أعرَضوا عَنِ الحَقِّ لِأجلِ البَغيِ والحَسَدِ؛ أمَرَ رَسولَهُ ﷺ بأن يَعدِلَ عَن تِلكَ الطَّريقَةِ، وأن يَتَمَسَّكَ بِالحَقِّ، وألّا يَكونَ لَهُ غَرَضٌ سِوى إظهارِ الحَقِّ وتَقريرِ الصِّدقِ، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾[2].

وأيضًا لمّا ذَكَرَ تعالى إنعامَهُ عَلى بَني إسرائيلَ واختِلافَهُم بَعدَ ذَلِكَ؛ ذَكَرَ حالَ نبيِّه ﷺ وما مَنَّ بِهِ عَلَيهِ مِن اصطِفائِه، فَقالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾[3].

وأيضًا لمّا قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ الآيةَ، وأتبعها قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾؛ كانت هاتان الآيتان تمهيدًا لِما بعدَها، فإنَّه لمّا أخبر عن اختلافِ بني إسرائيل بغيًا بينهم، ممّا تسبَّب في وعيدِهم بأن يقضي ربُّك بينهم يوم القيامة؛ ناسبَ أن يعقب تلك الآيتين قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 18/ 86.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 675.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 419.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿جَعَلْنَٰكَ﴾: أصلُ (جعل) كلمات غير مُنقاسة، لا يُشبه بَعضها بعضًا، فالجَعْلُ: النَّخل يفوتُ اليَدَ، والواحدةُ جَعْلَةٌ[1]، والجُعْلُ والجَعالَةُ والجَعيلَةُ: ما يُجعل للإنسان على الأمر يفعله، وجَعلتُ الشَّيء: صنعتُه[2]، ولفظ (جَعَلَ) عامٌّ في الأفعال كُلِّها، وهو أعمُّ من: فَعَلَ، وصَنَعَ، وسائر أخواتها، ويأتي لمعانٍ منها: جَعَلَ الشَّيء جَعلًا: وضَعَهُ، وقدَّره، وجَعَلَ بَعْضَه فوقَ بعضٍ: أَلْقاهُ، وجَعَلَ القَبيحَ حَسَنًا: صَيَّرَهُ، وجَعَلَ له كذا على كذا: شارطه به عليه[3]، والمقصود بالجعل في الآية: التَّهيئةُ والتَّمكينُ والوضعُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

لَمّا بيَّن الله تعالى أنَّ الكافرين أعرضوا عن الحقِّ بغيًا وحسدًا؛ أمر رسوله ﷺ أن يعدل عن هذه الطَّريقة، وأن يستمسِكَ بالحقِّ، فقال: ثمَّ جعلناك - يا محمَّد ﷺ - بعد بني إسرائيل الَّذين وصفت لك صفتهم على نهج خاصٍّ من أمر الدِّين، فاتَّبِع ما أوحي إليك، ولا تتَّبع ما دعاك إليه الجاهلون الَّذين لا يعلمون توحيد الله ولا شرائعه لعباده، وهم كفّار قريش ومن وافقهم؛ فتهلك[4].

المُتعبِّدُ للهِ إنْ لم يكُن مُتابِعًا للرَّسولِ فإنَّه لا تُقبَلُ عبادتُه

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ العدول عن مقتضى الظّاهر في ذِكر الآيات:

كان مُقتَضى ظاهرِ النَّظم أن يَقَعَ قولُهُ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الآيَتَين بَعدَ قَولِه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾، فَيكونَ دَليلًا وحُجَّةً لَهُ، فأخرَجَ النَّظمَ عَلى خِلافِ مُقتَضى

المقصد الأسنى والأهمُّ من جميع الشَّرائع هو شريعة رسول الله ﷺ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (جعل).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، والفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز: 2/ 385.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سكن).
(4) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 21/ 86، والسمعاني، تفسير القرآن: 5/ 139، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 164، والشنقيطي، أضواء البيان: 7/ 201.

الظّاهِرِ، فَجُعِلَتِ الحُجَّةُ تَمهيدًا قَصدًا للتَّشويقِ لِما بَعدَهُ، وليَقَعَ ما بَعدَهُ مَعطوفًا بـ ﴿ثُمَّ﴾ الدّالَّة عَلى أهَمِّيَّةِ ما بَعدَها[1].

بلاغة التَّعبير بـ﴿ثُمَّ﴾:

عبَّر بحرف التَّراخي ﴿ثُمَّ﴾؛ لتكون أداة الرَّبط بين هذه الآية والتي قبلها، وتفيد ﴿ثُمَّ﴾ تراخي الزَّمن بين اختلاف بني إسرائيل؛ بغيًا بينهم بعد ما جاءَهم من العلم، وبين جعْلِه تعالى رسولَه ﷺ على شريعةٍ من الأمر، كما أنَّ ﴿ثُمَّ﴾ تدلُّ على التَّراخي الرُّتبي كما هو شأنُها في عطف الجمل، ولولا إرادة التَّراخي الرُّتبي؛ لكانت هذه الجملة معطوفةً بالواو على ما قبلها، فأفادَ هذا التَّراخي أنَّ مضمون الجملة المعطوفة بـ﴿ثُمَّ﴾ أهمُّ من مضمون الجملة المعطوفة عليها، مثل أهمّيَّة الغرض على المقدِّمة والنَّتيجة على الدَّليل والحجَّة، وفي التَّراخي تنويهٌ بهذا الجعلِ، وإيماء إلى علوِّ شريعة رسول الله ﷺ ورفعتِها، وإلى أنَّها أفضل من إيتاء بني إسرائيل الكتاب والحكم والنُّبوَّة والبيِّنات، فنبوَّة سيِّدنا مُحَمَّد ﷺ وكِتابُهُ وحُكمُهُ وبَيِّناتُهُ أفضَلُ وأهدَى مِمّا أوتِيهِ بنو إسرائيلَ مِن مِثْلِ ذَلكَ[2].

نبوَّة سيِّدنا مُحَمَّد ﷺ وشريعتُه أفْضَلُ وأهدَى مِمّا أوتِيهِ بَنو إسرائيلَ مِن مِثلِ ذَلِكَ

سرُّ التَّعبير بالجعل في قوله: ﴿جَعَلْنَاكَ﴾:

عبَّرَ بقولِه تعالى: ﴿جَعَلْنَاكَ﴾ دون أن يعبِّر بالإيتاءِ، فيقال: (وآتيناكَ شريعةً من الأمرِ)، كما عبَّر مع بني إسرائيل؛ لِما يفيده لفظ الجعل من أنَّه أمرٌ لا مثيل له بحيث يفيد العجب لعظمتِه وتسويتِه، كما يفيدُ لفظ الجعلِ معنى التَّحويل إلى هيئة جديدة عجيبةٍ لم تكن من قبل، فجعلُه ﷺ على شريعةٍ من الأمر يخالف الطَّريقة الَّتي كان عليها بنو إسرائيل ومن كان قبلَهم؛ لرُقيِّ شريعتِه وكمالِها.

جعلُه ﷺ على شريعة من الأمر يخالف الطَّريقة التي كان عليها بنو إسرائيل ومن كان قبلَهم

(1) ابن عاشور، التحرير والتّنوير: 25/ 346.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 347.

توجيه استعمال فعل ﴿جَعَلْنَٰكَ﴾:

ثبات الشَّريعة وعدم اختلافِها يسهِّل اتِّباعَها في جميع الأزمان ويستدعي عدم اختلاف متَّبعيها

لمّا كان الجعل على معنى الثَّبات؛ لأنَّ جعل الشَّيء على شيءٍ يفيد ثباتَه ومثله ممّا يدلُّ على أنَّ الفعل يدلُّ على الثَّبات قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: 30]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء: 31]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: 32]، فلمّا كان الأمر كذلك؛ دلَّ على أنَّ قولَه: ﴿جَعَلْنَٰكَ﴾ تضمَّن معنى ثبَّتناك على شريعةٍ من الأمرِ فاتَّبعها، ولهذا لم يقل: أمرناك باتِّباع الشَّريعة؛ ليفيد بطريق اللُّزوم ثبات الشَّريعة وعدم اختلافِها، فإنَّ الثَّبات على شيءٍ يفيد ثبات ذلك الشَّيء.

نكتةُ الإسناد إلى ضمير العظمة:

جعل الله تعالى رسوله ﷺ على الشَّريعة مدحٌ له وتفخيم لأمرِه وشأنِه

أسند الفعل (جعل) إلى ضميرِ العظمة في قوله: ﴿جَعَلْنَٰكَ﴾؛ للإيذان بأنَّ هذا الجعلَ من مظهر عظمة الله تعالى، وأنَّه لا يقدر عليه إلّا الله الواحد الأحد، ففيه تعظيم لرسول الله ﷺ وتعظيم لشريعتِه الشَّريفة، وفيه مدح للرَّسول ﷺ بأنَّ هذا الجعل هو من جعْلِ الله تعالى وتوفيقِه، فلا يقدر أحدٌ على تغييره وتبديلِه.

دلالةُ الخطاب في ﴿جَعَلْنَٰكَ﴾:

لولا رسول الله ﷺ؛ لَما كانت أمَّته على هذه الشَّريعة

أفاد الخطابُ الموجَّه إلى رسول الله ﷺ في قوله: ﴿جَعَلْنَٰكَ﴾ خَصوصيَّتَه على سائر الأنبياء والرُّسل، ففيه تنويهٌ برسول الله ﷺ، وأنَّه لولاه؛ لَما كانت أمَّته على هذه الشَّريعة.

نكتة استعمال حرف الاستعلاء ﴿عَلَىٰ﴾:

من يردْ شريعة رسول الله ﷺ يجد الرَّيَّ فيها

لمّا كان حرف الاستعلاء ﴿عَلَىٰ﴾ يدلُّ على التَّمكُّن والاستيعاب وقوَّة اللزوم؛ أفاد أنَّ التَّعبير بقوله: ﴿جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ﴾ على طريق الاستعارة التَّبعيَّة[1]، بمعنى: جعلناك متمكِّنًا من الشَّريعة

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 426.

بقوَّة، مستوعبًا لها، كما أنَّه لمّا كان قوله: ﴿جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ﴾ على معنى: جعلناك قائمًا عليها؛ أفادَ أنَّه تعالى جعل رسول الله ﷺ قائمًا على شريعة هذا الدّين؛ إذ يرد الواردون إليه، فيجدون الرَّيَّ من هذا المورد، ويحمل كلُّ واردٍ ما استطاع حمله منه[1].

بلاغة الاستعارة:

عبَّر بلفظ الشَّريعة في قوله: ﴿جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ على طريق الاستعارة؛ لأنَّه إمّا أن يكون من الشَّرع، وهو سلوك الطَّريق الواضح[2]، فيكون قد شبَّه السَّير على شريعة الإسلام بسلوك الطَّريق الواضح[3] بجامع الوضوح والسَّير على المحجَّة والوصول إلى المقصود، وإمّا أن تكون الاستعارة من الشَّرع الذي هو مورد الشّاربة الماء[4]، فيكون قد شبَّه الشَّريعة بالمورد الَّذي يرد فيه النّاس الشّاربة الماء في الأنهار والعيون، أي: في المواضع التي لا انقطاع للماء فيها، فاستُعير لفظُ الشَّريعة لارتياد النّاس أمرَ الدّين، والجامع بينهما: هو ارتياد النّاس الموضع الَّذي تكون به حياتُهم وارتواؤهم وتطهُّرهم وما لا غنى لهم عنه مع ديمومتِه وسهولتِه، فكما أنَّ الشَّريعة سببٌ لحياة النّاس لارتيادِهم مشرب الماء الذي هو سبب حياتِهم[5]، فكذلك شريعة الإسلام سبيلٌ موصلٌ إلى ما هو سببٌ للحياة الأبديَّة، ففي التَّعبير بطريق الاستعارة إيماءٌ إلى أنَّ شريعة الإسلامِ طريقة واسعة ظاهرة مستقيمة سهلة موصلة إلى المقصود هي جديرة بأن يشرع النّاس فيها، ويسيروا عليها[6].

شريعة الإسلام سبيلٌ موصلٌ إلى ما هو سببٌ للحياة الأبديَّة

(1) عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 13/ 239.
(2) الراغب، المفردات: (شرع).
(3) السمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: 2/ 262.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (شرع).
(5) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 17/ 358.
(6) البقاعي، نظم الدرر: 18/ 87.

غرض تنكير ﴿شَرِيعَةٍ﴾:

رسول الله ﷺ أوتي الدّينَ كلَّه في هذه الشَّريعة

أفاد تنكير لفظ ﴿شَرِيعَةٍ﴾ التَّعظيم والتَّفخيم، بمعنى: أنَّها شريعة عظيمة ليست مثل سائر الشَّرائع، ولمّا كان بنو إسرائيل قد أوتوا الكتاب والحكمَ والنُّبوَّة، وأوتوا البيِّنات؛ أفادَ قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ أنَّ سيِّدنا محمَّدًا ﷺ لم يؤتَ كتابًا مثل سائر الكتب المتقدِّمة، ولم يؤتَ مجرَّد آياتٍ وبيِّناتٍ من الدّين، وإنَّما أوتي الدّين كلَّه في هذه الشَّريعة.

فائدة ﴿مِّنَ﴾:

تتنوَّع معاني (من) بحسب المعاني المحمولة عليها

تحتمل ﴿مِّنَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ أن تكون للتَّبعيض بمعنى: أنَّ الشَّريعة من بعض الأمر الَّذي هو مختصٌّ باللّه تعالى، كما تحتمل أن تكون بيانيَّة؛ لتفيد بيان الشَّريعة، أي: شريعة هي من الأمر العظيم الَّذي هو عند اللّه تعالى، فالأمر جنس للشَّريعة، كما تحتمل أن تكون للابتداء، بمعنى موردِ الشَّريعة، ومبدؤه هو من الأمر العظيم.

فائدة (ال) في ﴿ٱلْأَمْرِ﴾:

الشَّريعة شأنٌ عظيم من أمرِ الله تعالى

(الـ) في ﴿ٱلْأَمْرِ﴾ للعهد بمعنى الأمر الذي هو شَأنُ الدِّين، وهوَ شَأن من شؤون اللّه تَعالى، ويحتمل أن تكون عوضًا من المضاف إليه، بمعنى: من أمر اللّه، والأمر هنا مشتقٌّ من الأمور بمعنى الشَّأن العظيم[1]، وأجاز بعض المفسِّرين أن يكون ﴿ٱلْأَمْرِ﴾ من الأمر بمعنى الأوامر، أي: على شريعة من الأوامر والنَّواهي، فسمّى جميع ذلك أمرًا على سبيل التَّغليب[2]، والظّاهر هو الأوَّل؛ لأنَّ الكلام على الشَّريعة كلِّها، وليس على خصوص الأوامر فيها، ولا داعيَ لارتكاب المجاز بالتَّغليب.

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 289، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 107.
(2) ابن عطيَّة، المحرر الوجيز: 5/ 84، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 164.

بلاغةُ الإيجاز في المعاني:

شريعةُ الإسلام أفـضـل مـن جميع الشَّرائع السّابقة وأفضل مـن شـريـعـة موسى عليه السلام

بلغت الجملة الخبريَّة: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ من الإيجاز مبلغًا عظيمًا، بما دلَّ عليه حرف التَّراخي ولفظ الجعل بصيغة الماضي وتوجيه الخطاب إلى رسول الله ﷺ؛ إذ أفادت أنَّ شريعة الإسلام أفضل من جميع الشَّرائع السابقة وأفضل من شريعة موسى عليه السلام، وأنَّها شريعة عظيمة، وأنَّ الرَّسولَ ﷺ مُتَمَكِّنٌ مِنها ثابتٌ عليها لا يُزَعزِعُهُ شَيءٌ عَنِ الدَّأبِ في بَيانِها والدَّعوَةِ إلَيها، ولِذَلِكَ فَرَّعَ عَليها أمرَهُ باتِّباعِها بِقَولِهِ: ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾[1].

نكتة التَّعبير بالفاء ودلالتُها:

اتِّباعُ الشَّريعة بعد العلمِ بها

لمّا كانت الفاء تفيد التَّعقيب والتَّفريع والتَّرتيب؛ أفاد قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾ أنَّ أمرَه ﷺ باتِّباع الشَّريعة مرتَّبٌ على جعلِه متمكِّنًا منها قائمًا عليها مستوعبًا لها، وأنَّ جعلَه كان سببًا في الأمر باتِّباعِها مع الأمر بالمبادرة إلى اتِّباعِها.

غرض الأمر في قوله: ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾:

وجـوب اتِّـبـاع الشَّريعة كلِّها دون الأخـذ ببعضِها وتـركِ بعضِها الآخر

جاء الأمر للنَّبيِّ ﷺ بلفظ الاتِّباع في قولِه: ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾؛ للدَّلالة على الثَّبات، على معنى أدِم على اتِّباعِها والثَّباتِ عليها؛ لأنَّ رسول الله صلَّى الله عليه سلَّم متَّبعٌ للشَّريعة، فالأمرُ لطلبِ الدَّوام، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النِّساء: 136][2]، وإنَّما قال: ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾، ولم يقل: فأدم على اتِّباعِها؛ لثلاث فوائدَ: **الأولى**: الإشعار بلزوم اتِّباعِها كلِّها، دون تركِ بعضِها، **والثّانية**: الإيماء إلى إجراءِ أحكامِها في نفسِك وفي غيرِك من غيرِ إخلالٍ بشيءٍ مِنْها[3]، **والثّالثة**: ليكون الأمر باتِّباعِها؛ تمهيدًا للنَّهي عن

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 348.

(2) ابن عجيبة، البحر المديد: 5/ 308، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 348.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 8/ 71.

اتِّباعِ غيرِها في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، والجمعُ بين الأمر والنَّهي يقتضي حصْرَ المطلوب ووضوحَه.

سرُّ التَّعبير بلفظ الاتِّباع:

الشَّريعة هي المتقدِّمة، والمتَّبِعُ يتأسّى بها، ويقتفي أثرها، ويسير على خطاها

لمّا كان الاتِّباع بمعنى لحوق أثرٍ والارتسام بأمرِه، أو هو لحوق الشَّيء بمتقدِّمٍ أو سابقٍ بلا فصلٍ مع رقَّةٍ ولينٍ في الاتِّباعِ[1]؛ أفاد التَّعبير بلفظ ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾ لحوق المتَّبِع للشَّريعة بأن تكون هي المتقدِّمة عليه ناظرًا إليها لا يحجبه عنها حاجبٌ ولا فاصلٌ متأسّيًا بها متطلِّبًا لأحكامِها وأوامرِها ونواهيها، متهيِّئًا لِما ترسمه ليقتفيها، ويسير على خطاها، بحيث تكون هي السّابقة، والمتَّبع لاحقٌ بها، وهي الأصل والمصدر، وليس من لفظٍ يتضمَّن هذه المعاني مثل لفظ ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾ في هذا السّياق.

دلالةُ المبالغة في التَّعبير بصيغة (اتَّبِع):

لمّا كان لفظ (اتَّبِع) على صيغة (افتَعِل)؛ أفادَ أنَّ الأمرَ على معنى بذل غاية الجهدِ في اتِّباع الشَّريعة[2].

بلاغةُ المجاز في قوله: ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾:

الشَّريعة واضحةٌ بيِّنة لا يزيغ عنها إلّا الأعمى

لمّا كان الأصلُ في المتبوع أن يكون شيئًا مشخَّصًا؛ لأنَّ الاتِّباع يكون باقتفاء الأثر بحيث يكون المتبوعُ سابقًا والتّابع لاحِقًا[3]؛ كان الأمر باتِّباع الشَّريعة في قوله: ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾ على طريق الاستعارة المكنيَّة، وذلك بتشبيه الشَّريعة بالإنسان الذي يُرتسَم أثرُه بجامع الوضوح في الاتِّباع والاقتفاء، ثمَّ حذف المشبَّه به، ورمز له بشيء من لوازمِه وهو الاتِّباع، ويحتمل أن يكون الإسناد على طريق المجاز بالحذف، أي: بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وتقدير

(1) الراغب، المفردات، والزمخشري، أساس البلاغة، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (تبع).
(2) البقاعي، نظم الدرر: 18/ 87.
(3) الراغب، المفردات، والزمخشري، أساس البلاغة: (تبع).

الكلام: فاتَّبع أوامرَها، أي: انقاد إليها، وامتثل لها، فيكون الاتِّباع بمعنى الانقياد والامتثال لأوامرِها، ويمكن أن تُجرى الاستعارة على طريقة التَّصريحيَّة بأن شبَّه العمل بالشَّريعة بالمتَّبع لخطاها، بجامع الالتزام وعدم المفارقة.

نكتةُ عطف النَّهي على الأمر:

جاء النَّهي في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ معطوفًا على الأمر ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾، ونكتة العطف بالواو هو الإيذان باشتراك المعطوف والمعطوف عليه في التَّرتُّب على قوله: ﴿جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾، أي: كأنَّه قال: فاتَّبعها، ولا تتَّبِع أهواء الَّذين لا يعلمون، كما أفاد العطف وجوبَ الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه؛ ليفيد أنَّ الأمر لا يكون باتِّباع الشَّريعة فقط، بل لابدَّ من ترك اتِّباع أهواء الذين لا يعلمون، ففيه إيماء إلى سعي أهل الأهواء إلى أن يتَّبعَ النّاس أهواءَهم وتزيينها لهم، وفيه كذلك إيذانٌ بأنَّ الإغضاء عن هفواتِ المشركين وأذاهم وما يسمعونه في القرآن من الصَّفح عنهم في قوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: 14]، لا يُقصَد به مداهنتهم ومتابعتُهم، فلا يطمع أحدهم بمصانعة الرَّسول ﷺ والمؤمنين إيّاهُم حِين يَرَونَ مِنهُم العفو عن أذاهم[1].

الإغضاء عن أذى المشركين، وما يسمعونه في القرآن من الصَّفح عنهم لا يقصد به مداهنتهم ولا متابعتهم

فنُّ الطِّباق بين ﴿فَٱتَّبِعْهَا﴾ و﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾:

بين قوله تعالى: (اتَّبعها)، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ محسِّنُ المطابقة بين الأمر بالاتِّباع والنَّهي عن اتِّباع الأهواء، وفائدة الطِّباق: الإشعارُ بأنَّ الأمرَ لا يكون إلّا باتِّباع الشَّريعة وترك اتِّباع غيرِها.

النَّجاةُ لا تكون إلا باتِّباع الشَّريعة، وتركِ اتِّباعِ الأهواء

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 348.

بلاغة التَّعريض:

في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تعريضٌ بالمؤمنين في ألّا يتَّبعوا أهواء الذين لا يعلمون[1]، وإنَّما جاء خطابُ النَّهي موجَّهًا إلى رسول الله ﷺ تعظيمًا لخطر متابعتِهم واقتفاء أثرِهم.

بلاغةُ الاستعارة في لفظ ﴿أَهْوَآءَ﴾:

الهوى قد يكون سببًا في الهلاك

عبَّر عن اتِّباع غير الشَّريعة بالأهواء؛ ليكون الكلام على طريق المجاز بتشبيه أيِّ أمرٍ سوى الشَّريعة بالأهواء، ثمَّ حذف المشبَّه، وصرَّح بالمشبَّه به ﴿أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ﴾ على طريق الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ الأصليَّة، فلم يقل: ولا تتَّبِع غيرَها، وعدل إلى الاستعارة التَّصريحيَّة؛ للإيذان بأنَّ كلَّ ما سوى الشَّريعة؛ فهو أهواء الذين لا يعلمون.

سرُّ التَّعبير بلفظ ﴿أَهْوَآءَ﴾:

اتِّباع الشَّريعة لمقتضى الدَّليل واتِّباع الأهواء لمقتضى الشَّهوة

عبَّر بلفظ ﴿أَهْوَآءَ﴾ دون لفظ شهوات؛ لنكتٍ لطيفة ومعانٍ دقيقة، ففي اللَّفظ إشعار بأنَّ من يتَّبع الهوى يسقط في الهاوية؛ لأنَّ الهويَّ سقوط من علوٍّ إلى سفلٍ في انحدارٍ[2]، كما يفيد التَّعبير أنَّ الأهواء ليس لها دليل عن نظرٍ وعلم؛ لأنَّ الأهواء هي الآراء التّابعة للشَّهوات؛ ليفيد بلازمِه أنَّ الشَّريعة قائمة على الدَّليل والبرهان، فاتِّباعها إنَّما هو اتِّباع لمقتضى البرهان الذي تشتمل عليه، كما أفاد التَّعبير بالأهواء أنَّ المشركين وأهل الكتاب يزيِّنون آراءَهم حتَّى يميل النّاس إليها، وقد جاء في الرِّواية أنَّ المشركين كانوا يقولون لرسول الله ﷺ: (ارجِعْ إلى دينِ آبائِكَ)[3]؛ تشويقًا إلى الرُّجوع عن الحقِّ وتزيينًا له، ومن أسرارِ التَّعبير بالأهواء أنَّ في اللفظِ إيماءً إلى أنَّ الذين يتَّبعون غير الشَّريعة إنَّما يتَّبعون ما تميل إليه أنفسُهم وشهواتُهم ممّا لا يقتضيه البرهان ولا الدَّليل، ومن لطائف التَّعبير بالأهواء دون الشَّهوات أنَّ الخطاب

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 348.
(2) الراغب، المفردات: (هوى).
(3) البغوي، معالم التّنزيل: 4/ 186، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 107.

موجَّه إلى رسول الله ﷺ، فلا يليق نهيه عن اتِّباع الشَّهوات؛ لِما يشعر به الكلام من منقصةٍ للمخاطَب.

بلاغةُ التَّعريض في النَّهي عن اتِّباع أهوائِهم:

في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تعريضٌ بمَن لا يتَّبعون الشَّريعة بأنَّهم إنَّما اتَّبعوا الأهواء، وفيه إشارة إلى أنَّ هذه الشَّريعة، لا يتَّبعها إلّا مَن كان صاحبَ عقلٍ سليم ينظر به إلى هذه الشَّريعة، ثمَّ يؤدّيه النَّظر الصَّحيح إلى العلم لا إلى الأهواء، فلا يرد موارد الشَّريعة، ولا يتَّجه إليها إلّا من كان ذا عقلٍ لم يختلط بالأهواء، ومن زهد في عقله، وصحب هواه، فلن يتعرَّف إلى هذه الشَّريعة، ولن يرد مواردها.

من زهد في عقله، وصحب هواه، فلن يتعرَّف إلى هذه الشَّريعة، ولن يردَّ مواردها

فائدة إضافة الأهواء إلى ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾:

الإضافة في قولِه: ﴿أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ من إضافة المصدر إلى فاعله، وهي إضافة مشعرة بأنَّ الأهواء إنَّما هي من صنع الَّذين لا يعلمون، وتعطي معنى الاختصاص، بمعنى هي أهواء مختصَّةٌ بهم، منسوبةٌ إليهم.

مناسبة التَّعبيرِ بالاسم الموصول وصلتِه:

لمّا كانت صلة الموصول معلومة الانتساب إلى مشارٍ إليه عند المخاطَبين؛ أفاد قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الإشعار بأنَّ أهواء الذين لا يعلمون معلومةٌ واضحةٌ، كما أنَّ الشَّريعة هي أيضًا واضحة ظاهرةٌ، كما أشعر التَّعبير بصلة الموصول بيان سبب الحكم وعلَّته، بمعنى: أنَّه إنَّما نهى عن اتِّباع الأهواء؛ لأنَّها صادرةٌ من الذين لا يعلمون، وهي مختصَّة بهم، ويتفرَّع على هذا الوجه ذمُّهم وإهانتُهم بنسبتِهم إلى عدم العلم.

الأهـواء صـادرة عن الجهلِ بالله والجهل بضررِها

براعةُ استعمال نفي العلم دون إثبات الجهل:

نفى عنهم العلم في قولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للإشعار بأنَّهم لمّا لم

ينتفعوا بما علموا؛ نفى عنهم العلم[1]، فمَن لم ينتفع بالعلم؛ كان كَمن لا علمَ له، ولو قيل: (ولا تتَّبع أهواء الجاهلين)؛ لأفادَ أنَّ العلم لم يصلهم، والحالُ أنَّه قد جاءهم العلم بالكتاب، وتمكَّنوا منه، كما أنَّه لمّا نفى العلم عنهم؛ أنزلهم منزلة لازم عدم العلم، وهو الجهل.

مَـن لـم ينتفع بـالـعـلـم كـان كمن لا علمَ له

نكتة التَّعبير بصيغة الجمع:

إنَّما قال: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ بصيغة الجمعِ؛ للمبالغة في جهلِهم، كأنَّهم ليسوا من ذوي العلوم والعقول، ولا ينتسبون لهم، وهو أشدُّ ذمًّا من نفي العلم عن المفرد.

علَّة اختيار العلم دون الإيمان:

في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ نفى عنهم العلم، ولم يقل: ولا تتَّبع أهواء الذين لايؤمنون؛ للإشعار بأنَّ اتِّباع الشَّريعة قائمٌ على اتِّباعِ العلمِ والنَّظر العقليِّ الصَّحيح: وأنَّ اتِّباع الأهواء قائمٌ على اتِّباع الجهّال، وفيه إيماءٌ كذلك إلى أنَّ كلَّ ماخالفَ الشَّريعة لا علمَ فيه.

اتِّباع الشَّريعة قائمٌ على اتِّباعِ العلمِ والنَّظر العقليِّ الصحيح

نكتة التَّعبير بصيغة المضارع:

عبَّر بصيغة المضارع في قولِه: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾؛ للإشعار بتجدُّد عدم العلم واستمرارِه عند أهل الأهواء.

الغرضُ من حذف المفعول:

حذف المفعول به للفعل المتعدّي ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾، وليس له مفعول لا لفظًا ولا تقديرًا؛ لأنَّ المرادَ إثبات معنى الفعل المنفي للفاعل، ففيه إيذانٌ بأنَّه لا يكون منهم العلمُ، فالمقصود إثبات نفي العلم عنهم، ومن لا يكون منه العلم لايأتي منه إلّا الأهواء الباطلة، فلا يُتَّبَعُ، فكان حذف المفعول بمنزلة بيان سبب النَّهي عن اتِّباع أهواء الذين لا يعلمون.

من لا يكون منه الـعـلـمُ لايـأتي منه إلّا الأهـواء الباطلة

(1) الماتريدي، تأويلات أهل السُّنَّة: 9/ 224.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والخمسون،
سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 55 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-659-89-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 55 : المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-659-89-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4299298 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"